المحاضرة السادسة: السياسة النقدية

الأدوات-شروط نجاح السياسة النقدية

04-أدوات السياسة النقدية:

تستخدم المؤسسات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات والاجراءات من خلال تدخلها على مستوى الاقتصاد الكلي للتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان وتوجيهه لما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية المطبقة، وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية وأدوات كيفية، بالإضافة إلى أدوات أخرى مكملة.

04-01-أدوات الرقابة الكمية: هي مجموعة الأدوات والأساليب التي تنحصر في التأثير على كمية النقود المتداولة وحجم الائتمان المصرفي، وينعكس هذا التأثير على عرض النقود وعلى حجم السيولة في الاقتصاد، وأهم السياسات المطبقة في الرقابة الكمية سياسة سعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي (الاحتياطي الالزامي)، عمليات السوق المفتوحة.

04-01-01- سياسة سعر الخصم: تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على قروض الخصم عند الضرورة، ويقدم البنك المركزي هذه القروض مقابل سعر يسمى سعر الخصم، وبالتالي فإن البنك المركزي يستخدم سياسة سعر الخصم للتأثير على عرض النقود من خلال قدرة البنوك في توليد الائتمان، فإن البنك المركزي تقييد عرض النقود فإنه يلجأ زيادة سعر الخصم الذي يتقاضاه من البنوك، وهذا يحد من قدرة البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي وبالتالي يحد من قدرتها على توليد الائتمان والعكس يحدث إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود.

من ناحية أخرى يلاحظ أن فعالية هذه السياسة في البلدان محدودة لعدم حاجة البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي لتوفر فوائض نقدية في البنوك التجارية لم تتمكن من توظيفها في عمليات الإقراض والاستثمار بصورة كافية.

04-01-02-نسبة الاحتياطي القانوني (الاحتياطي الالزامي): البنك المركزي يلزم البنوك التجارية بأن تحتفظ لديه بنسبة من ودائعها، ويستخدم البنك المركزي هذه النسبة للتأثير في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، فإذا رغب البنك المركزي في أن يزيد حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية فإنه يقوم

بتخفيض هذه النسبة، وبذلك تزيد سيولة البنوك التجارية وتزيد قدرتها على منح القروض، ويحدث العكس في حالة نقص الائتمان.

وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني يعتبر من أكثر أدوات البنك المركزي تأثيرا على حجم الائتمان، ولا تستخدم إلا عند الحاجة الضرورية لاستخدامه، والتزام البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي دون فوائد، وهذه النسبة تختلف عن الرصيد النقدي الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من قبل المودعين (احتياطي السيولة).

04-01-03-عمليات السوق المفتوحة: يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع/شراء السندات الحكومية وغيرها في أسواق رأس المال والسوق النقدية، وهذه هي الوسيلة الكمية الثالثة التي يستعملها البنك المركزي للسيطرة على حجم الائتمان بواسطة الجهاز المصرفي داخل الاقتصاد، وبواسطة عمليات السوق المفتوحة يستطيع البنك المركزي أداء هذه الوظيفة المهمة، وتؤدي عمليات السوق المفتوحة عند قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، في حين تؤدي عمليات البيع إلى امتصاص هذه الاحتياطات، ومن السهل شرح عمليات السوق المفتوحة ففي حالة ارتفاع الأسعار يقوم البنك المركزي بطرح الأوراق المالية الحكومية وغيرها المحتفظ بها في حقيبته إلى الجمهور للبيع متسببا في ذلك في تقليل العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد، وفي حالة العكس يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية.

04-02-الأدوات والأساليب الكيفية: بالإضافة إلى الأدوات الثلاث السابقة، فإن هناك أساليب خاصة بهدف معين تدخل في نظام التوجيهات أو ترشيد الائتمان (Credit Rationing) من أهمها:

- تحديد سقوف الائتمان والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وذلك بوضع القيود على منح البنوك لأنواع معينة من الائتمان المصرفي في الاستخدامات التي تعتبرها الدولة ذات أهمية ثانوية، وعقوبات رادعة على تجاوزها، وذلك بتوزيع القروض أو التمويل على أنشطة متنوعة بنسب محددة، مثل القطاع الزراعي لا يتجاوز نسبة 30%؛
- تحديد الأقصى لمجموع القروض المصرفية وخلق الائتمان والنقود الائتمانية؛
- توجيه القرض أو التمويل للقطاعات الأكثر حيوية مثل قطاع الصناعة أو الزراعة؛

- تحديد هامش الضمان المطلوب عند الاقراض أو التمويل، فمثلا أن يقوم البنك المركزي بتحديد قيمة الأوراق المالية (الأسهم، السندات، الصكوك) تحسب على أساس نسبة معينة من قيمتها السوقية لأجل الضمان (خوفا من انخفاضها)؛
- تحديد نسبة الفوائد، أو للمرابحة للبنوك حسب ظروف النشاط الاقتصادي؛
- الرقابة على الرهون العقارية أو الائتمان العقاري حسب ظروف السوق؛
- الرقابة على شروط الائتمان الاستهلاكي بوضع شروط وقيود من البنك المركزي؛
- تحديد معدل كفاية رأس المال بالنسبة للديون والخصوم؛
- قيام البنك المركزي بعمليات البنوك التجارية في حالات خاصة للقطاعات التي تمتنع البنوك التجارية عن اقراضها.

04-03-الأدوات المساعدة (المباشرة): هي مجموعة الاجراءات والتدابير التي يلجأ إليها البنك المركزي بشكل مباشر يبرز من خلالها تدخله الفعال، وبخاصة في حالة عدم نجاح الأدوات الكمية والنوعية في التأثير في الحجم المتاح من الائتمان واستخداماته.

04-03-01-الاقناع الودي: يستخدم البنك المركزي التأثير المعنوي المباشر في محاولة لتوجيه البنوك التجارية باتباع الاجراءات المطلوبة لتنفيذها (تقييد الائتمان أو توسيعه) عن طريق ما يلي:

- استدعاء مديري البنوك التجارية والاجتماع معهم ومناقشة السياسات التي ينوي البنك المركزي تطبيقها؛
- اصدار تقارير دورية تبين أوضاع السوق النقدية والاقتصاد الوطني والاجراءات التي يتطلبها من البنوك التجارية.

04-03-02-التعليمات الاجبارية: يقوم البنك المركزي بإصدار التعليمات المباشرة والأوامر الملزمة للبنوك التجارية مجتمعة أو لأي بنك على انفراد، محددا عن طريقها الضوابط التي تحكم نشاطات الائتمان بالبنوك، بحيث يتعرض البنك الذي يتجاهلها إلى عقوبات متفاوتة:

- التضييق في مجال الخصم؛
- المنع من منح التمويل؛
- التوقيف الكلي أو الجزئي للبنك.

04-03-03-الرقابة القانونية: تتم الرقابة القانونية من قبل البنك المركزي على نشاطات البنوك التجارية ومتابعتها بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية المطلوب الوصول إليها وذلك عن طريق ما يلي:

- الرقابة المكتبية (دراسة التقارير)؛
- الرقابة الميدانية (التفتيش الدوري على أعماها).

04-03-04-الجزاءات: يلجأ إليها البنك المركزي لضمان تنفيذ سياسته النقدية وتكون هذه الجزاءات:

- ايجابية: تتمثل في تشجيع البنوك المنفذة للتعليمات والأوامر، وايجاد سلة من الحوافز الائتمانية لمكافأتها؛
- سلبية: تتمثل في الحرمان من الائتمان الممنوح من قبل البنك المركزي وأنواع الخصم المرتبطة به وفرض غرامات، وقد يصل الأمر إلى ايقاف نشاط البنك وتجميده بشكل مؤقت أو بصورة دائمة وفقا للمخالفة المرتكبة من قبل البنك التجاري.

05-شروط نجاح السياسة النقدية: إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها:

- نظام معلوماتي فعال: يبين وضع الميزانية (عجز/فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات...؛
- تحديد أهداف السياسة الاقتصادية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة؛
- هيكل النشاط الاقتصادي: بتحديد مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الانتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية...؛
- مرونة الجهاز الانتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها؛
- نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت؛
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية؛
- سياسة الاستثمار: المتمثلة في مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب...؛
- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية؛
- مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.